العنف فى عشوائيات المدن العربية
مقاربة تفكيكية

الدكتور / أحمد حسين حسن
أستاذ مساعد فى علم الاجتماع
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

يمكن اعتبار المناطق العشوائية كعدسة مجمعة عندها تتقاطع خيوط هموم أغلب المدن العربية ومشكلاتها، فتختزل مجمل تناقضات التكوين العربي، فى فضاء رحب؛ حيث تضعف الأنسجة الاجتماعية وتنسحب مؤسسات الدول والأنظمة وهياكلها؛ بسياساتها التنموية العاجزة عن النفاذ الى سكان البيئات العشوائية أو اللارسمية، وعن ضبط حركية مجتمعاتها المحلية واستيعابهم فى برامجها الحضرية ما يهيئ الأرض ويذللها أمام مزيد من الاحتقان والتوتر وعدم الاستقرار الاجتماعي. من هنا فالعناية بدرس مشكلات سكان العشوائيات وتشريح أوضاعهم والتشخيص الموضوعي لذلك يساعد فى وضع برامج وطنية لتطوير هذه المناطق والرقى بأوضاع وأنماط حياة ساكنيها. وتستدعى الدراسة الراهنة بعض الأفكار التى هيمنت على الخطاب العربى عند درس ملامح وتجليات العنف فى الأحياء العشوائية المنتشرة فى المدن العربية، مع الوعى بأن اشكالية العلاقة بين العنف والعشوائيات على درجة كبرى من التداخل والتعقيد؛ فلا يمكن مبدئيا تشخيص تلك المناطق بوصفها نمط واحد أو كتلة واحدة يصدر قاطنوها العنف إلى باقي المجتمع، فيما تؤكد النظرة المعاصرة إلى المهمشين والمحرومين أنهم هم انفسهم ضحايا عنف هيكلي أو بنيوي ناتج من سياسات تنموية فاشلة انتهجتها دول وأنظمة همشتهم وأقصتهم تاريخيا. بالتالى فلا يسير العنف فى

مسار أو اتجاه واحد إنما فى علاقة جدلية بين أطراف عدة، وتستند هذه الورقة الى مقاربة منهجية تفكيكية سريعة للمنتج المعرفى المتاح حول هذا الموضوع .

أولا : فى الخلفية والمعطيات

يعيش مليار نسمة فى أحياء عشوائية يمثلون سدس سكان العالم، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد خلال الثلاثين عاماً المقبلة ليصل إلى مليار ونصف المليار نسمة [١]. يستأثر العالم النامى وحده بأكثر من تسعين بالمائة من سكان العشوائيات فى العالم أجمع. يحيا هؤلاء البشر فى بيئات متدهورة إن لم تكن منهارة، فى هياكل سكنية رديئة مكتظة بالسكان، وتعد هذه الأحياء انعكاساً جلياً لمعطيات التفاوت والتهميش والاستبعاد والاستغلال، إذ تعمل كثير منها على مستوى العالم كحاضنات لإنتاج ثلة تحديات، ليس أقلها تسارع وتيرة النمو الحضرى المشوه والفقر بأبعاده المتعددة والتدهور البيئى و انتشار الأمراض فضلا عن التطرف والعنف والإرهاب المسلح و سوء التوظيف السياسي. يعوق افتقار هذه المناطق إلى الأنشطة والموارد والأصول خلق مجتمع مستقر، إذ لا تصل الخدمات الرسمية إليها فى كثير من الأحيان على خلفية التشوهات العمرانية والمخاطر الأمنية الكامنة. وعلى الرغم من أن سكان هذه المناطق يمثلون قلب قوة العمل المدينية[٢].إلا أن فقرهم وتدنى مستوى حياتهم جعل الملايين منهم عرضة لإعادة إنتاج مستمر للفقر والتهميش والاغتراب والشعور بافتقاد الهوية وتراجع مقومات الانتماء ومن ثم الولوج فى دوائر الاستغلال السلبى والعنف. يزيد من ضعفهم هشاشة أوضاعهم، ما يعيد يومياً إنتاج تحديات جديدة أمام الأنظمة والحكومات بل والقائمين على شئون الرعاية والمساعدات.

وعلى صعيد التكوين العربي، فلم ينج أى مجتمع من العشوائيات بأشكالها وتجلياتها المختلفة، فمعظم العواصم والمدن العربية شهدت نمطاً من الزيادة السكانية المطردة ونمواً حضرياً متسارعاً، ما انتج ظهوراً للمناطق العشوائية، سواء على أطراف المدن أو بداخلها. لذا يشكل انتشار العشوائيات إحدى المشاكل التى تثقل كاهل المدينة العربية فغدت مهدداً قوياً للأمن المجتمعى والقومى، إذ تحاط تخوم المدن

والعواصم العربية بأحزمة من العشوائيات تمتد لتنتشر فى قلبها. يختلف حجم سكان العشوائيات من مجتمع عربى لآخر استناداً إلى عدد السكان ومدى امتلاك المجتمع للموارد التى تمكنه من إشباع حاجات سكانه، ومدى تأكيد هذه الدولة العربية أو تلك على أهمية أن تكون عمليات التنمية والتحديث متساوقة وغير مشوهة. فيما تختلف أوضاع سكان المناطق العشوائية وتتباين بين كل مجتمع وأخر ولكنهم يتفقون فى ملمح بنائى واحد على الأقل : هشاشة وضعهم النسبى مقارنة بالفئات الأخرى وامتثالهم التام أو الجزئى للقوى المهيمنة والجماعات الطبقية المتغولة ومن ثم مستوى الحرمان والقهر الذى يتعرضون له .

هنا تشخص البيئات العشوائية والمتخلفة فى مدن وعواصم المجتمع العربى على أنها أحزمة حمراء وبراكين موقوتة تنذر بالانفجار كلما وجدت الفرصة مواتية. فهى موطن طاقات وإمكان شباب عربى حاصل أغلبه على شهادات تعليمية متنوعة ولكن آفاق الحراك الاجتماعى ومسالك الاندماج موصدة أمامه، وفضاءات التنفيس السياسى محصورة عنه، بل تكاد تكون موصدة إجمالاً، وذلك واقع كفيل بأن يسقط هذه الطاقات فى مطب الاقتصاد الأسود من تجارة سلاح وأعراض وغسيل أموال وعنف وإجرام وتطرف بتجلياته المختلفة؛ فكرى ودينى وسياسى وجنائي معيد بذلك إنتاج شروط الافقار والهامشية.

ثانياً: عشوائيات المدن العربية : امتدادات ودلالات

تشير الدراسات والتقارير التي تصدرها البلدان العربية إلى أن سكان العشوائيات فى المجتمع العربى يشغلون مساحات متنامية بين جملة الفئات المدينية والريفية على سواء، فإجمالاً تقطن نسبة تتراوح بين (٣٠% إلى ٦٠%) من السكان العرب أحياءً عشوائية أو غير رسمية أو غيرمخططة أوغير قانونية ..الخ. فيما تشير الإحصاءات إلى أن (٦٠%) من عشوائيات المجتمع العربى تقف على أطراف المدن ونحو ١٠% تخترق أواسط العواصم العربية ونحو ٣٠% يقبعون خارج النطاق العمرانى. كما تشير البيانات المتاحة إلى أن (٧٠%) من هذه العشوائيات شيدت بطريقة فردية مقابل (٢٢%) أقيمت بطرق جماعية.

بعبارة آخرى لا يكاد يخلو أى مجتمع عربى من العشوائيات، فهى فى المجتمع السعودى فى جدة و المدينة المنورة (نحو ٣٠% من سكان مدينة جدة يسكنون العشوائيات و يوجد في جدة وحدها نحو ٢٦ حياً عشوائياً) كما فى المجتمع الكويتى (فى السالمية وصباح السالم وشرق القرين ورأس عشيرج) وفى سوريا (وصل عدد سكان العشوائيات قبل الحرب إلى ما يزيد عن مليونين يتركزأغلبهم فى دمشق وحمص وإدلب ودير الزور، وتؤكد بعض التقديرات أن سكان العشوائيات كانوا يشكلون نحو ٣٢,٢% من اجمالى سكان سوريا قبيل الحرب) وفى المملكة المغربية، حيث ينتشر السكن "غير اللائق" (ويسكن نحو ٥٠% من سكان المناطق الحضرية فى عشوائيات)، وفى تونس (حيث السكن الفوضوى) والجزائر حيث ينتشر "البناء القصديرى" (نحو ٦% من سكان العاصمة الجزائرية يقيمون فى أحياء عشوائية) كما فى اليمن (حيث تنتشر البيوت العشوائية) كما فى العراق (حيث تنتشر الحواسم) وفى لبنان وغيرها[٣].

وفى مصر هناك أنماط مناطق متنوعة للسكنى فى المناطق العشوائية (مثل السكن الجوازى والإيواء والعشش والأحواش والمقابر والمبانى الأثرية والأكواخ والدكاكين وعزب الصفيح والقصدير والجيوب والنويات الريفية ...الخ)، وتبرز تقديرات مختلفة لأعداد المناطق العشوائية. ففى عام (٢٠٠٥) قدرت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى سكان المناطق العشوائية بنحو(٦,٢) مليون نسمة يعيش (٥٩%) منهم فى اقليم القاهرة الكبرى، وفى عام (٢٠٠٧) قدرت وزارة التنمية المحلية عدد المناطق العشوائية / غير الرسمية بنحو (١١٧١) منطقة يقطنها حوالى (١٥) مليون نسمة يشكلون (٣٥ %) من اجمالى سكان القطر، يعيش (٤٠%) منهم فى القاهرة الكبرى[٤]. وبحسب تقديرات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لعام ٢٠١٣ هناك (١٠٣٤) منطقة عشوائية، وبحسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء هناك (٩٠٩) منطقة وبتقديرات معهد التخطيط القومى هناك (١١٠٩) منطقة للعام ذاته[٥]. وفى عام (٢٠١٣) حدث صندوق تطوير المناطق العشوائية الخريطة القومية

للمناطق غير الآمنة – وهى من أنماط المساكن العشوائية – بنحو(٣٦٥) منطقة غير آمنة. نموذج آخر للتضارب فى هذه البيانات ما يخص مثلا مدينة القاهرة. ففى عام ٢٠١٢ قدرت عدد المناطق العشوائية بها بنحو(٨٠ منطقة) أحيانا و (٧٦ منطقة) أحيانا أخرى ، وفى العام نفسه كان نحو (٣٦%) أحيانا (٤١،١%) أحيانا أخرى من سكانها يقطنون العشوائيات، وهؤلاء يشكلون بدورهم نحو (٣٣%) أحيانا ونحو (٢٥%) أحيانا أخرى من جملة سكان العشوائيات فى القطر المصرى، وذلك كله بحسب تباين مصادر وجهات التقدير(٦).

يغلب على سكان العشوائيات فى المدن والعواصم العربية الفقر والتهميش والعزلة النسبية عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية – وإنْ هناك من الباحثين العرب من ينكر عزلتهم مثل إسماعيل قيرة (٧)– وهم من أبرز الأعراض التى تؤشر إلى تناقض الأبنية المدينية وعجزها عن تحقيق تطلعات سكانها. ولا نجاوز الحقيقة إن ذكرنا أن كل ما فى المجال الحضرى العربي والسياق المدينى المهمش بوجه خاص يشى بانسحاق المحمول وفظاظة الحامل لينتج ذلك مشهداً غاية فى التنافر. لدينا مدارات مختلفة؛ أحياءً عشوائية بالكامل، وأحياء من القصدير، وعزب من الصفيح، وأكواخ ومساكن بدائية لا تستجيب كلها للذوق العام، ولا تنسجم مع نواميس الزخرفة الحديثة، تقابلها عمارات عصرية، وبنايات منمقة ذات طوابق شاهقة. أنماط حياة تنهض على استهلاك بذخى ترفى يرتبط بفئات محدودة وشرائح انخرطت فى اقتصاد الرفاة، تتضارب مع مشاهد الفقر والبؤس والحرمان المنتشر فى تخوم المدينة العربية مغذية؛ عبر السلوكيات اليومية، عنف المقهور متجسداً فى السرقة والاستيلاء والاغتصاب وزنا المحارم وتجارة السلاح والدعارة والاتجار فى المخدرات وإدمانها (كشفت بعض الدراسات فى المجتمع السعودى أن ٩٣% من جرائم السكر و٨٩% من تعاطى المخدرات و١٠٠% من جرائم تهريب المخدرات وترويجها تقع فى الأحياء العشوائية بالمملكة، وفى الكويت أكدت الدراسات الوطنية أن الأحياء العشوائية تشكل ساحة لانتشار الجريمة وإيواء الخارجين على القانون، وفى المغرب

العربى أكدت عدة دراسات أن المناطق العشوائية مفرخة للجرائم ومأوى للعصابات والتنظيمات الارهابية المسلحة ومختطفوا الرهائن...الخ)، حتى باتت تلك الأحياء فضاءات يعشش فيها العنف والتطرف وتغزوها وتنظيمات اتخذت من العنف سبيلاً لفرض ذاتها فى واقع مأزوم يلفظ أصحابه. حالة من التشرذم الاجتماعى والإفقار والتهميش حولت هذه البيئات الحضرية العربية إلى قطيع سلبى مقهور يستبطن العنف المادى والمعنوى الموجه إليه والمسلط عليه، ويوفر آليات إعادة إنتاجه تاركاً خلفه كل نواميس المجتمع وقوانينه ومعاييره

ولا نعدم فى التاريخ السياسى العربى أحداثًا تاريخية فضحت عمليات التهميش والقهر لفقراء المدن والعواصم العربية ، وكشفت الوجه القبيح للأنظمة السياسية تجاه الأحياء العشوائية والمتخلفة. هذه الأنظمة فى الواقع لم يكن لديها ما تقدمه لتلك الفئات الكادحة لتجد نفسها متأرجحة بين موقفين محرجين: التملص والتنصل من كل مسئولية تجاه المجتمع الحضرى المشوه عمرانيًا والمفقر تنمويًا والمقصى سياسيًا والمضطهد أمنيًا، ملقية بذلك العبء على المدينة لتدير تناقضاتها بنفسها، أو تشديد الرقابة على امتداداتها العشوائية وجيوبها الفقيرة لإحكام القبضة على الحركات الاجتماعية للفقراء والمهمشين الحضريين. ولعل أغلب – أن لم يكن كل – السياسات الحضرية فى المجتمع العربى المعاصر غدت تراوح بين هذين الموقفين وانتهت إلى إقامة الدليل، عبر فشلها، على أن الأزمة ليست مجرد أزمة مدينية، أو نمو حضرى مشوه... الخ. وإنما أزمة منوال تنمية برمته. وفى حالات كثيرة اتبعت الدولة سياسات أمنية محضة هدفت قدر الإمكان إلى ترقيع أوضاع الفقر والتهميش والاستبعاد ومحاولة محاصرة التدهور العمرانى المستمر وتجليات النمو المشوه حتى لا تتفاقم الأمور إلى الأسوأ لتؤجل بذلك الإنفجارات الاجتماعية والتقاء مدارات الأزمة وتقاطعاتها(٨).

هنا وكاستجابة لهذه الظروف؛ نسترجع ما عايشته المدن العربية من أحداث عدم الاستقرار الاجتماعى متجسدة فى تظاهرات واحتجاجات لسكانها؛ الاحتجاجات التى

كانت بعضها لأسباب سياسية منذ منتصف القرن المنصرم (تونس فى ٢٦ يناير ١٩٧٨، والمغرب فى ١٩٨١ وفى ١٩٨٤، والسودان فى ١٩٨٥، وبيروت منذ ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٧، وفى صنعاء ٢٠٠٧ عند رفع أسعار المحروقات ، وفى مصر منذ حريق القاهرة ١٩٥٠ وانتفاضات الخبز ١٩٧٧ وموجات العنف السياسى منذ منتصف الثمانينات، وإبان ثورة يناير ٢٠١١ وتوابعها.... الخ) كلها أشكال من الصراع والتمرد قادها أحياناً و دعمها أحياناً أخرى الفقراء والمهمشون من سكان عشوائيات المدن والعواصم العربية بوجه خاص.

مكمن الخوف أن هؤلاء المقهورين يمثلون جيش الاحتياط الذى يتم توجيهه واستغلاله من القوى الانتهازية الفوضوية لضرب استقرار المجتمع العربى، وربما يكون تشريح أوضاعهم خطوة أولية وضرورية فى انتاج معارف علمية تساعد المخطط الحضري وصانع القرار فى وضع سياسات وطنية تسهم فى ترقية أوضاع هذه المناطق وإعادة إدماج سكانها فى المنظومة الحضرية وفى بنية المجتمع بشكل عام، سيما وأن مشكلات العنف الحضري على كلفته الاجتماعية من تآكل التماسك الاجتماعي، والاقتصادية من إعادة توجيه الموارد لإنفاذ القانون، والسياسية من تشرذم سياسى وأيديولوجي، مازالت تحتاج لأن يتم إدراكها بوصفها ليست قضية أمنية محض ولكن تضرب بجذورها فى عمق البنى المجتمعية قاطبة.

ثالثا: أن تعيش فى منطقة عشوائية: فقر و تهميش واستبعاد

غير خاف أن الفقر والتهميش والاستبعاد من أهم معضلات العيش بالمناطق العشوائية فى المدن العربية بل والحضر عموماً. ورغم ما تستوعبه المناطق العشوائية من شرائح سكانية كثيفة حجماً ومتنوعة فى خصائصها، يمارسون مناشط اقتصادية تندرج فى إطار القطاع غير الرسمى **Informal sector** أو الاقتصاد غير الرسمي (تتركز غالبية المنشات الصناعية والتجارية الصغيرة والمتوسطة فى الأحياء العشوائية، وهو قطاع يمثل عصب التنمية وله دور استراتيجى فى ضخ مزيد من الاستثمارات فى أوعية الاقتصادات الرسمية العربية، ما قد يمكن من وضع برامج

وطنية بكل قطر لإدماج تلك المنشات فى بني الاقتصاد الرسمي لتعويض نقص الاستثمارات) إلا انهم يعانون من الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعى بشكل عام.

لذا عكف الباحثون العرب على تشريح ملامح الحياة وأنماط العيش فى عشوائيات المدن العربية وفى مجمل بيئاتها المتخلفة والفقيرة، واهتدوا الى اتسام هذه المناطق بمعضلات بنيوية وهيكلية متنوعة. كان نصيب مقاربات الفقر الحضري (ترتفع نسب سكان الحضر تحت خط الفقر لتصل الى ٣٨% فى المغرب والى ٣٥% فى اليمن والى ٣٦% فى مصر) والهامشية أو التهميش والاستبعاد كبيراً لاسيما ما ورد فى إطار الفكر السوسيو- اقتصادى الحديث .

مثال لهؤلاء الدارسين إسماعيل قيرة [٩] الذى قارب المعاناة الواقعية لفقراء المدينة العربية ورصد التنامى المستمر فى أعداد المهمشين فى إطار البناءات الطبقية العربية منطلقاً منها الى نقد مجمل البناءات الاجتماعية والسياسية وكاشفاً تجليات التهميش والإقصاء والاستغلال، كما رصد مواقف الجماعات والشرائح الطبقية المسيطرة وسياساتها إزاء فقراء الحضر ومهمشوه . ما يهمنا أن قيره ربط فى دراساته التى تناولت أحياء عشوائية ومتخلفة عديدة فى المجتمع الجزائرى (أحياء مدينة سكسكدة- حى يوعباز- حسين لوزاط- برج الحمام – الزفزاق- صالح بو الكروة- على الحداد) ظهور الفقر والتهميش بوجود البنى العشوائية والمتخلفة، وتفشى حالة اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية. فيما اهتم الباحث فى بعض دراساته بالتركيز – الامبيريقى- على تشريح واقع العمالة الهامشية كالباعة الجائلين وإسكافيى الأرصفة بالمدينة الجزائرية المعاصرة، وحلل أوضاعهم الاجتماعية والمهنية وشبكة العلاقات القرابية وأدوارها فى تكيفهم الاجتماعى والنفسى خاصة وأنهم من المهاجرين الريفيين. ومما يجدر ذكره أن الباحث أكد عبر دراساته الامبيريقية أن هؤلاء الهامشيون يشكلون فئة اجتماعية نشطة وغير سلبية وإن كانت مهانة وتتعرض لأبشع أنواع الاستغلال رغم ما لهم من دور مهم فى عملية التنمية الحضرية، وهم دائماً ما يبدون حالة من عدم الرضا بشكل عام ويظهرون موقفا عدائيا واضحا تجاه مؤسسات الدولة والمجتمع كما

لديهم من حالة من الإحساس بالظلم الاجتماعى والاستغلال واستمرار المعاناة اليومية، فضلاً عن عجزهم عن الاندماج الاجتماعى فى البيئات المدينية الاجتماعية العامة. كما أكد الباحث على وجود اتجاه متنامى صوب مزيد من التهميش فى المجتمع الجزائرى لهذه الفئات وكبحهم بوسائل خفية وعرقلة أى برنامج يهدف لإدماجهم فى منظومات التطوير الحضري.

وعلى المنوال نفسه تقريباً فى سياق المجتمع الجزائرى أيضاً [١٠] ارتبط الاهتمام بالفقر الحضرى وأنماطه بسكنى العشوائيات، خاصة المناطق والأحياء التى تأثرت بعضها بالعوامل الطبيعية (الجفاف) والأخرى بالأوضاع الأمنية، والثالثة بالظروف الاقتصادية (غياب فرص العمل) والرابعة بالتدهور العمرانى والبيئى (انعدام المرافق العامة)...الخ. وعند تحليل ألأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان و تقصى العلاقات الارتباطية بين الفقر وتدنى مستويات المعيشة والتعليم والدخل وتفشى الأمية وكبر حجم الأسرة ، تجلى دور هذه المتغيرات جميعا فى تكريس وضعية الفقر والتهميش. عندئذ تم التأكيد على أن سياسة التعديل – أو التكيف – الهيكلى التى شهدتها الجزائر وسعت كثيرا فى انتشار جيوب الفقر الحضرى الجديد، واستشراء ملامح البؤس والحرمان والتهميش الاقتصادى والسياسى، وتدنى الحالة الصحية لكل السكان، مع ارتفاع ملحوظ فى معدلات الطلاق والترمل والتفكك الأسري، وتنامى الانحرافات الاجتماعية بأنواعها، واستمرار الانهيار أو التدهور البيئى والايكولوجى لهذه المناطق واكتسابها مساحات جديدة على خريطة الحضر الجزائري.

ولا نذهب بعيداً حينما نقترب من المجتمع الأردنى [١١] حيث يجسد قاع المدينة الذى يتشكل من المناطق والأحياء العشوائية عالماً له شبكة علاقاته وتفاعلاته ولغته ومنظومته القيمية والأخلاقية المختلفة. ويتسم قاطنى هذه الأحياء بالتدنى الشديد فى خصالهم الديموغرافية والاجتماعية من أمية وفقر مدقع وامتهان الدعارة والتسول والتسكع بالشوارع والإدمان على المخدرات، وغيرها من الممارسات التى لا تتفق ونواميس المجتمع. فضلاً عن عدم الثقة المطلقة بمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدهور

المنظومة الأخلاقية والدينية .

وفى مصر لدينا خطوات مهمة فى درس ظروف نشأة المناطق العشوائية والخصائص العمرانية والفيزيقية المتدهورة التى تسمها والمشكلات البيئية والعمرانية والخدمية التى تعانى منها، وتشريح أوضاع الحياة ومشكلات السكان فيها [١٢] هدفت تلك المحاولات لإخضاع ظاهرة النمو العشوائى الحضرى بشكل عام للدراسة العلمية لتحليل عوامل تكونها وتعرف أنماط وجودها، والظروف التاريخية والبنائية التى انتجتها، كما كشفت أساليب الحياة فيها، وشرحت مشكلاتها والتحديات التى تواجه السكان وبينت البدائل المختلفة التى يتحايلون بها على هذه المشكلات. وما خلصت اليه هذه الدراسات لم يبتعد كثيراً عن تأكيد معطيات الفقر والاستبعاد والتهميش التى يواجهها السكان فى حياتهم اليومية[١٣].

من المهم هنا الاشارة الى تقرير لبرنامج "الموئل البشرى للأمم المتحدة" [١٤] درس بعمق التحدى الناجم عن تفشى العشوائيات ارتباطها بالفقر والإقصاء والتهميش الحضرى. قدم التقرير فحصاً كونياً معمقاً يكشف عن ديناميات الحياة فى عشوائيات العالم – ومنها العالم العربى- وربطها بالفقر وأوضاع الفقراء وخصائصهم ومشكلاتهم . وقدم المسح تعريفات وتصنيفات طبقية للمنطقة أو الحى العشوائى، والحى الفقير والحى المتخلف وغيرها من أنماط السكن غير الرسمى، فضلاً عن توصيف المساحات المكتظة بالمهمشين فى هذه الأحياء. ما يلفت النظر فى التقرير أنه ركز بدراساته الميكروسكوبية القوية على تشريح التفاوتات الطبقية بين المدن العربية وداخلها، لاسيما المدن ذات الأحجام والتخصصات الاقتصادية المتباينة. ويشير إلى أن ذلك هو ثمن النظام الحضرى الجديد. و هنا ترد ملاحظة مهمة مفادها أن الهوة القديمة فى الدخل والتنمية ومؤشرات نوعية الحياة بين حى وآخر داخل ذات المدينة وبين المدينة والريف حلت محلها الآن فجوة ، بل فجوات متساوية فى درجة أهميتها وخطورتها، بين المدن الصغيرة والمدن العملاقة ومنها العواصم بشكل خاص. ويدلل التقرير على مصداقية هذا الطرح بحالات عدة.

رابعا : العنف الحضرى : ميكانزمات إعادة الإنتاج و الاستهداف

تشكل السياقات العشوائية بيئة خصبة لإنتاج العنف الحضرى وإعادة انتاجه فى تجلياته السياسية وغير السياسية. وما نقصده بالعنف الحضرى Urban Violence ذلك الذى يمارس أو يقع فى المناطق والمراكز الحضرية بالمدن والعواصم أياً كانت مسبباته ومصادره وتجلياته وأشكاله والأطراف التى تمارسه والجماعات أو الشرائح المستهدفه به . فبالنسبة لملايين العرب اضحى العنف الذى يقع فى البيئات الحضرية والعشوائية مهدداً حقيقياً لهم فى حياتهم ومعايشهم اليومية. فالمدن العربية، التى هى موئل لنحو نصف سكانه تقريباً ويتوقع أيضاً أن تستوعب معظم النمو السكانى خلال الخمس وعشرين سنة القادمة، باتت تعانى بشدة من تزايد معدلات الجرائم. وأصبحت ساحة لعنف يتجلى بمظاهر مختلفة بين عائلىDomestic Violence، وجنائى Criminal وطائفى وسياسى. فيما غدت أشكاله الفئوية والجماعية محل اهتمام وقلق بالغين من الساسة وصناع السياسات الاجتماعية والمخططون وشركاء التنمية فى المجتمع العربى .

ولذا ربطت بعض المقاربات العربية [١٥] بشكل كبير بين النمو السكانى المتزايد وتضخم أحجام المدن وما ينتجه هذا من تزايد الأحياء العشوائية وتنامى أحزمة الفقر والتهميش الحضرى، ثم الافراز الآخر الأهم وهو تزايد معدلات العنف الحضرى وأنماط مختلفة من الجرائم. فمعدلات التزاحم العالية والصراعات حول المصادر النادرة غير المستدامة متلازماً مع حضور واهن وضعيف للدولة العربية متجسدة فى مؤسساتها المحلية وأجهزتها التنموية يدعم انتشار العنف المتفشى فى البيئات الحضرية ويزكيه[١٦]. كما كانت هناك نظرة أكثر عمقاً على العوامل الوسيطة التى زكت انتشار العنف الحضرى فى المناطق المتخلفة والعشوائية، بل والسياق الحضرى عموماً، من قبل تراكم الاحباط والحرمان وتكرس الشعور بالظلم والاستبعاد والتهميش، وتدنى الخصائص الديموغرافية وتدهور الحالة الايكولوجية وغياب المرافق والخدمات...الخ. وارتفع معدلات التزاحم بالمسكن والغرفة الواحدة وانتفاء الخصوصيات الاسرية

والعائلية وانتشار زنا المحارم...الخ بوصفها عوامل تفسر انتشار العنف الحضرى ومصاحباته.[١٧] عندئذ يشار إلى أنه كلما مضت الانظمة العربية فى تطبيق سياسات وبرامج اقتصادية تحرر السوق وتطلق العنان لرأس المال الخاص بما تتضمنه من اجراءات تقشفية تحت مظلة الاصلاحات الاقتصادية ، تزداد حتما معدلات الجريمة والعنف الحضرى .

هنا يجب الاشارة الى أن جزءا من التركيز المعرفى العربى انصرف الى دور سياسات وبرامج الحماية للتخفيف من آثار هذا العنف وتوابعه، ودور المجتمعات المحلية بوصفها شريكاً استراتيجياً فى الحيلولة دون وقوع هذا العنف، أو الحماية من تبعاته. فكما أن المراكز الحضرية هى جزء من عوامل الخطورة التى تؤدى الى وقوع العنف الحضرى فلابد من أن تكون هى أيضاً جزء مهم من منظومة المواجهة والحماية. كما أن أشكال رأس المال الاجتماعى قد تكون آليات فاعلة فى مواجهة العنف الحضرى الذى يمارسه فقراء العشوائيات فى الحضر العربى. المهم أنه تم التأكيد على أهمية الوعى بأن المجتمعات الحضرية هى ذاتها جزء مكمل لفهم مسببات العنف الحضرى وآثاره من أجل إنتاج مدارات مستدامة للحماية أو للوقاية من هذا العنف .

لكن ما تزال الحاجة جلية لاجتهادات تستند إلى مقاربات مغايرة، للوقوف على الأشكال المتجددة للعنف الحضرى والأفراد أو الشرائح أو الجماعات التى تنخرط فيه، ودوافعها وسبل مواجهتها ليس فقط على الصعيد الأمنى، بل الأهم فى الفضاءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكون المشكلة تتجذر فى عمق البناءات المجتمعية التى تفرز هذا العنف بتجلياته المختلفة .

لنأخذ مثالا على هذا، وهو العنف العائلى الذى يمارس فى إطار الأسرة وضد النساء غالباً. نحتاج لمزيد من المحاولات التى تفصل فى مدى انتشار هذا النمط فى البناء الاجتماعى العربى، وتشابكاته وتداعياته والعوامل التى تؤدى إليه؛ محاولات تعتمد على مقاربات عديدة للفهم كمقاربة حقوق الانسان، والصحة الانجابية، والصحة

العامة، والصحة العقلية، والنوع الاجتماعى، وتأنيث الفقر..الخ. فالعنف العائلى؛ الجسدى غالباً، ينتشر بشكل ملحوظ بين نساء المناطق العشوائية والمتخلفة فى الحواضر العربية، صحيح هناك تباينات جلية فى نسب ومعدلات الانتشار بين المناطق والأقاليم المختلفة ولكن أشكاله متقاربة بين حيث عنف جنسى، وعنف مادى أو فيزيقى، وعنف عاطفى أو وجداني، كما تتشابه تداعياته من حيث الحمل غير المرغوب، والإجهاض، وعدم استعمال وسائل تنظيم الأسرة، ووفيات الأطفال والرضع، وانتشار العدوى، فضلا عن التشوهات الجسدية للأم والأبناء فى أحيان كثيرة. فيما تتشابه عوامل حدوثه فلا تخرج كثيرا عن فشل الزوجات فى أداء الواجبات الأسرية، والضغوط الاقتصادية، وتراتبية علاقات النوع فى الأسرة والمجتمع المحلى،وتدنى دخل الأسر المعيشية، والأمية، والانحدار من أصول طبقية متدنية، و العجز عن إنجاب طفل ذكر بالأسرة، وانخفاض عمر الزواج، وارتفاع عدد الأطفال على قيد الحياة، وعمل المرأة خارج المنزل. فضلاً عن عوامل أخرى مثل إدمان الزوج على الكحوليات ...الخ.

ولعل المنطق الحاكم هنا أنه لا يمكن فهم جيد للعديد من ملامح وأبعاد العنف الحضرى الذى يمارس ويعاد انتاجه يومياً فى عشوائيات المدن العربية دون التغلغل فى كل طرائق الحياة المدينية وتفاصيل الممارسات الاجتماعية والسياسية والدينية للأسر المعيشية فى المدينة والحى والمجتمع المحلى[١٨]، لابد أن يرتبط هذا التحليل بتأويل طبقى يضع يدنا على التشابكات بين العنف الذى يقوم به الفقراء وتنظيمات الطبقة العاملة والعمالة غير الرسمية والعاطلين فى البيئات الحضرية. كما لابد من فحص تأثير متغيرات بعينها مثل طبيعة منظومات وأنساق القيم الاجتماعية، ودرجات أو مستويات التماسك / التفكك الاجتماعى وأنماط مشكلات الجيرة Neighborhood Disorders وحالات الفوضى وسوء التنظيم التى تشهدها المناطق العشوائية، ومدى تأثير الخصائص المكانية والايكولوجية على حدوث العنف والجرائم فى تلك السياقات الفقيرة، مع شيء من التدقيق فى حراك تنظيمات الاصولية الدينية العنيفة التى مازالت

تتمركز بهذه البيئات لتمثل مصدراً للتوترات والاضطرابات السياسية والدينية والاجتماعية والأمنية، تلك التنظيمات خرجت من رحمها تاريخيا جماعات تجسد غضب وإحباط فقراء ومهمشى الحضر. هؤلاء جميعا يمثلون أدوات جيدة لانتاج وإعادة انتاج التوترات الجماعية التى تبحث عن العدالة الاجتماعية، وتحت مسمى تحقيق العدالة تمارس أشكالاً مختلفة من العنف اليومى.

خامسا : العنف الرسمى ضد مهمشي العشوائيات : مبررات وتجليات

فى أغلب الأحيان لا يسلم قاطنى العشوائيات بالمدن العربية من التعرض للعنف الذى تمارسه الدولة وسلطاتها الأمنية تجاههم باستخدام الآليات القمعية ولعل هذا ما يبرر لنا تأكيد البعض بأن كثيرا من سكان العشوائيات لديهم خوف موروث من السلطات والأجهزة الأمنية. فيعتبرون مثلا أقسام الشرطة ومديريات الأمن جزء من العالم المخيف الذى لا يفضلون التعامل معه. ويتعرض هؤلاء المواطنين لعنف الدولة تحت وجوه ومبررات لا نهائية، لكن أكثرها حضوراً الآن هو ما يتم بغية إزاحتهم وإبعادهم عن الأماكن والمواقع المتميزة التى يحتلونها ويضعون أيديهم عليها .لا تخرج الحجج التى تستند إليها السلطات عن الرغبة فى التجميل، أو التصنيع، أو التطهير الحضرى أو أن هذه المناطق تمثل بؤراً للجريمة وملاذاً للمجرمين والخارجين عن القانون...الخ. وغالبا ما يتم تصوير السكان على أنهم مجرمين ويسكنون تلك المناطق لكونها خفية وغير مرئية للأجهزة الأمنية المعنية بالمراقبة والمطاردة ،وبفضل وجود هذه المناطق ينجو المجرمون من المراقبة والخضوع للقانون. ولدينا نماذج عديدة لهذا الموقف حيث المبررات الأمنية الجاهزة سلفاً هى دوماً ذريعة لممارسة العنف أو لإحداث مذابح وحشية لسكان المناطق العشوائية (فى الضفة الغربية يلجأ الجيش الاسرائيلى إلى تفجير بيوت بعض الفلسطينيين وتشريد أسرهم للوصول إلى أعضاء الجماعات الاسلامية المسلحة. وفى العديد من المناطق المبررات الأمنية هى ذريعة لإحداث مذابح وحشية لسكان المناطق العشوائية)[١٩]. يساعد على هذا الموقف شيوع صورة ذهنية سلبية حول قاطنى المناطق العشوائية لكون معظمهم

من غير المتعلمين و لا يحوزون أوراقاً ثبوتية رسمية (عدم حملهم لهذه البطاقات يجعلهم دائما عرضه للعنف المبرح من مؤسسات الدولة لاسيما الأمنية، حتى بدون إتيانهم سلوكيات عنف أو ارتكاب جرائم) ويعملون فى المصانع أو المتاجر أو الورش البسيطة غير الرسمية، ويتجر أغلبهم فى السلع والبضائع المسروقة والمهربة أو التجارة غير المشروعة فى نطاق السوق السوداء [٢٠].

غالباً ما يكون هدم هذه المناطق أشبه بعملية عسكرية مصغرة. لكن من الأمور المهمة التى يتوجب الفطنة إليها أن عمليات الإزالة والتطوير وإن تدثرت برداءات وتبريرات أمنية وأن سكانها يمثلون حجر عثرة أمام عمليات التقدم والتطوير الحضرى والحضارى إلا أن هناك دوافع خفية تحركها لعل أهمها إرضاء تجار العقارات وكبار المستثمرين الذين يضعون أعينهم على المواقع التى تشغلها هذه المناطق العشوائية، ويسعون إلى بناء مبان فخمة وفنادق سياحية وغيرها من المشروعات الاستثمارية وهم فى سبيل ذلك يدفعون مزيدا من الرشاوى والحوافز للسلطات السياسية والمحلية. كذلك ومن الدوافع الخفية التى تدفع إلى إزالة العشوائيات – وراء ستار أنها بؤر للجريمة والمجرمين – أن سكانها قد يصوتون لصالح مرشح رئاسى غير الدكتاتوريين ممن يهيمنون على السلط السياسية فى تلك البلدان. فالفقراء حينما يصوتون فى الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية مثلاً لصالح قوى وجماعات المعارضة يصب المهيمن جام غضبه على أسواق الشوارع والمحلات ويصمها ببؤر فساد وتوتر وتهديد و لم يعد ممكنا السكوت عليها وهنا تكون عمليات " التخلص من القمامة " و"أنصاف المواطنين" Half Citizens "هى أول مشروعات العقاب الجماعى لهؤلاء السكان

وعلى صعيد آخر لا يفضل كثيراً قسم معتبر من سكان العشوائيات التعامل مع البيروقراطيات الحكومية، والتى تشترط للحصول على الأوراق الرسمية الالتزام بنسق محدد فى التعاطي مثل الوعى بساعات العمل من الصباح وحتى الإغلاق وملء نماذج بيانات محدده والإدلاء بمعلومات شخصية وعائليه والإفصاح عن مصادر الدخل وحجمه..الخ. ولذا غالباً ما يفضل سكان الأحياء العشوائية الحصول علي ما يحتاجونه

من خدمات عبر المساعدات الذاتية التى تهيئها لهم الجمعيات الأهلية أو عبر علاقاتهم غير الرسمية مع القادة المحليين. بقول آخر يفضل قسم كبير من سكان العشوائيات التعامل مع أجهزة الدولة عبر العلاقات الشخصية Personal Relations As Opposes To Institutionalized Proceduresوليست بالإجراءات الرسمية التى تتغلغل قسرا فى تفاصيل حياتهم الاجتماعية. ولذا فسكان العشوائيات لدى كثير من الدارسين والمحللين يعيشون خارج الفضاءات الرسمية Outside The Official Realms؛ مستبعدون مؤسسياً ويفضلون العيش أحيانا فى المناطق الرمادية، حيث تتقاطع المجالات الرسمية مع غير الرسمية. صحيح أن حقوق المواطنة ومأسسة مشاركة المواطنين The Institutionalization of Citizen Participation، تطورت جزئيا ظل الأنظمة السياسية العربية الراهنة لكن مازال غير قليل من فقراء الحضر وسكان العشوائيات مغتربين عن الدولة ونسقها القانونى. ومن ثم فلفهم مواطنة سكان العشوائيات لابد من فهم المجال غير الرسمى لممارساتهم اليومية.(٢١)

سادسا : مناخ العنف السياسي المتبادل فى المناطق العشوائية

أغلب المناطق العشوائية بيئات مواتية لإنتاج العنف السياسى بشكل مكثف وهو عنف متبادل بين الدولة والسكان. ففى ضوء الظروف البنيوية والبيئية المتدهورة ومعاناة السكان من فشل دافعى بسياقات لا تساعد فى إشباع حاجاتهم وتطلعاتهم لا سيما الشباب، كل ذلك يفقدهم الاحساس بالأمن النفسى والاجتماعى ويكرس الفجوة والخصومة مع المجتمع والنظام القائم . فهم يحيون بسيكولوجية المهاجر الذى يقيم بين جدران وطنه لكنه يهجره نفسياً إلى أن يهجره فيزيقياً وإن عجز عن الهجرة المادية انقلب على مجتمعه وعلى نواميسه ومعاييره وإذا اعترضت الدولة طريقه، فالعنف سبيله فى المواجهة والتكيف. وتشهد البيئات العشوائية وأحزمة الفقر الحضرى فى مصر والجزائر وتونس والعراق على ممارسات شباب وأعضاء الجماعات الراديكالية المسلحة الذين كانت البيئات العشوائية بالمدن ملاذاً لهم.

بقول آخر – ومثلما وصفت العديد من الدراسات العربية (٢٢) – لدى قطاعات

واسعة من سكان العشوائيات خاصة الشباب إحساس بالكرب، ومع تراكم الاحساس بالظلم يصبح اللجوء إلى الدين المخرج من هذا الوضع المأساوى الذى وجد هؤلاء الشباب أنفسهم فيه. من الأمور المهمة التى أشارت إليها الدراسات أنه كلما تطرفت سلطات المدينة فى تجاهلهم وقمعهم وإسكاتهم، وكلما تطرفت المدينة فى نوعية حياتها وثقافتها الاستهلاكية البذخية كلما تأجج إحساس سكان العشوائيات بالظلم والتهميش، وازداد هروبهم أكثر إلى الدين ومن ثم وجدنا انتشاراً واضحاً لجماعات العنف الدينى فى هذه البيئات. ضاعف من حدة الإحساس بالظلم طبيعة استجابة السلطات السياسية والأجهزة البيروقراطية والأمنية القمعية تجاههم. من هنا غدت البيئات العشوائية تربة ملائمة لنمو وانتشار الجماعات المتطرفة والتنظيمات المسلحة التى نثرت العنف والإرهاب فى ربوع المدن والعواصم العربية، آخذة من المناطق العشوائية قاعدة للانطلاق. هذا فيما تبرز عوامل وسيطة؛ استوقفت بعض الباحثين فى هذا السياق الملتهب أهمها بروز سلطة العشيرة أو الجماعة وظهور جماعات متضامنة من المواطنين العاديين داخل المناطق العشوائية ذاتها وضعف سلطة القانون فضلاً عن تفاقم التعصب السياسى والنزعات الطائفية التى تصدر عن السكان كما فى العراق، وكلها مهددات لأمن وسلامة المناطق الحضرية المحيطة ومصدراً لقلق مستمر على التنظيم الاجتماعى والسياسى والثقافى بشكل عام.

لكن يقتضى الإنصاف الإشارة إلى أننا لا نعدم مقاربات مغايرة نقدت بشكل جرئ ما يشهده الفكر العربى المعاصر من محاججات قوية للربط بين انبعاث الأصولية الإسلامية الراديكالية وانتشارها فى المجتمع العربى وطبيعة الإيكولوجيا الحضرية بالمناطق العشوائية المتخلفة ذات الكثافة السكانية المرتفعة ووضعية الازدحام الشديد فى المدن. فالفقر وتوترات الحياة والحرمان والإحباط متلازمين مع حالة الأنومى وغياب القيم والقوانين والمعايير تمثل شروط ملائمة فى سياقها يعتنق المحرومون ومهمشوا الحضر **Urban Dispossessed** الأيدلوجيات والحركات التى تقدم لهم أفكاراً حول مجتمع الخلاص والتطهر والدعم لكنها تشدهم إلى السياسات الراديكالية والثورية .

تشرح هذه المقاربات العلاقة بين فقراء ومهمشوا الحضر العشوائى والإسلام

الراديكالى عبر درس سياسات المناطق المتخلفة والإسلاميون المسلحون فى المجتمع العربى وغيره. فالقضية الأساسية ليست هى الوسط المعيش والسياق الإيكولوجى الذى يحيا فيه الفقراء والمهمشون بالمناطق العشوائية أو المتطرفون الاسلاميون الذين يطوقونهم، بل هى الحياة غير الرسمية Informal Life التى توسم بالمرونة والنفعية والمقايضة وكذا الصراع الدائم والمستمر من أجل البحث عن البقاء وتطوير الذات. فالعلاقة بين فقراء الحضر والمهمشون فى جانب، والإسلاميين الراديكاليين المتطرفين فى جانب آخر تميل لأن تكون اتفاقية وأدائية.

صحيح ينتشر الاسلاميين الراديكاليين منذ منتصف التسعينيات من القرن السابق ويسيطرون على غير قليل من المناطق الحضرية المتخلفة والأحياء العشوائية (الجزائر ومصر والعراق وفلسطين حيث حركة حماس الاسلامية وسيطرتها على الأماكن المزدحمة وكثيفة السكان...الخ). بما يمنح منطقية زائفة للفكرة القائلة بأن الاسلاميين الراديكاليين يلقون قبولاً كبيراً لدى الجماهير الحضرية، خصوصاً المهاجرين الريفيين إلى المدن والعواصم .

صحيح أن هناك بعض المقاربات التى شخصت تنظيمات الاسلام الراديكالى فى المجتمعات العربية بوصفها تعبر عن حركات المهمشين الحضريين، ما جعل البعض يماهى بين الحركات الاسلامية فى المجتمعات العربية وحركات التحرير الدينى فى أمريكا اللاتينية فى ستينيات وسبعينيات القرن السابق، حتى غدت هذه الحركات الدينية بمثابة "أغنية المحرومين والمهمشين The Song of the Dispossessed "أو آلهة العشوائيات .The Gods of Chaos

صحيح أن هؤلاء الراديكاليون ينصبون أنفسهم بوصفهم المعبر عن المشاعر الدينية لسكان العشوائيات وأنساقهم الأخلاقية والإثنية والتجسيد القوى لوجودهم المادى وحرمانهم الحضرى وواقعهم الايكولوجى ومن ثم المادة الخام لقبول ونشر أفكارهم الأيديولوجية المتطرفة حول الإسلام الثورى .

ولكن حقيقة الأمر أن الحركات الاسلامية الراديكالية هى بالأساس حركات طبقة وسطى معنية بالصراعات المعيارية والسياسية والأيدلوجية ولكنها تفشل دائماً فى أن

تنصب نفسها كمعبر عن الحركات الاجتماعية لفقراء ومهمشى الحضر الذين قد يدعمون هؤلاء الاسلاميين بشكل عارض ومؤقت، ولكنهم يميلون فى الآن نفسه لإتباع نمط تدين فلكلورى خاص بهم، ويحيون حياة غير رسمية ومستقلة نسبياً عن السياسات الرسمية، بعيدين عن الالتزام أو الانتماء الأيديولوجى الصارم لأى قوى سياسية حتى لو كانت الاصولية الاسلامية ، فهم موجهين نحو استراتيجيات راهنة ومباشرة ذات معنى تمكنهم من السيطرة على نمط حياتهم.

بعبارة أخرى ترى هذه المقاربات أن ما يميز الحياة الاجتماعية لفقراء ومهمشى الحضر فى المجتمع العربى ليست حالة الأنومى ولا الاغتراب ولا ثقافة الفقر ولا الرغبة فى اعتناق الايديولوجيات الاسلامية المتطرفة، ولكن وبشكل أساسى ممارسة حياة غير رسميةInformal Life ؛ تمنح وجودهم الاجتماعى الاستقلالية والمرونة والنفعية، و البحث عن أدوات للبقاء وتنمية الذات، فهذا ما يشغل المكانة الجوهرية فى حياتهم.

إن فقير الحضر يميل بشكل برجماتى لأن يعير انتباهه ويعطى دعمه لاتجاهات سياسية متباينة وحركات عديدة، ومؤسسات وقوى حكومية وغير حكومية، ليس أهمها الراديكاليين المتطرفين وهو ذلك تحركه فقط دوافع وقيم أساسية مفادها الاستقلالية والمرونة والنفعية، و البحث عن آليات البقاء.

خاتمة واستخلاص

رغم الامتدادات الكبرى للمناطق والإحياء العشوائية فى قلب وعلى تخوم المدن العربية، ورغم الأدوار الملحوظة لقاطنيها فى مجريات التاريخ السياسى العربى، إلا أن قلة من الأدبيات العربية ما حاولت تشريح الظواهر المرتبطة بهم كالفقر الحضرى والتهميش والأدوار والفاعلية السياسية والقابلية للاستغلال. كما هى قليلة الدراسات العربية التى فطنت الى الإمساك فى آن واحد بالتجمع المتشابك بل والكارثى لوضعية التدهور الحضرى والإفقار والتهميش البنيوى ومولدات العنف التى يعايشها سكان البيئات العشوائية. قليل من هذه الدراسات ما حللت استراتيجيات البقاء وأنماط التكيف وآليات التحايل، وأشكال عنف المقهورين الحضريين سواء تجاه أنفسهم وفيما بينهم

أو تجاه الدولة والمجتمع والنظام على سواء. قليل من هذه الدراسات ما قارنت بين خرائط انتشار العشوائيات فى قلب المدن والعواصم العربية وعلى أطرافهما وبين تفشى العنف بمظاهره المختلفة؛ العائلية والسياسية والجنائية والدينية. قليلاً ما فطن إلى ذلك الاقتران المقلق بين المواقع التى تنمو فيها العشوائيات وتستفحل أحزمة الفقر وبين انتشار موجات السخط والتمرد الحضرى والانتفاضات الجماعية والعنف المسلح. مازال لدينا قصور فى معرفة أنماط العنف التى تشيع بين قاطنى العشوائيات والأحياء المتخلفة ، لاسيما وأن ما هو متاح من دراسات أفاض فى سرد وتحليل وتصنيف عنف السلط العربية تجاه فقراء الحضر العشوائى بدعوى الإزالة والتطهير والتطوير والتنميق..الخ حتى بدا الأمر وكأن سكان هذه المناطق هم دوما المفعول بهم والطرف المتلقى للصدمات وموجات العنف الرسمى. ولكن ماذا عن عنف المقهور؟ ماذا عن عنف الفاعلين. اجتهادات امبيريقية قليلة فى التكوين العربى ما قاربت هذه المتغيرات عبر التناول المؤسس على البحث المايكرو إمبيريقى للوصول الى معارف مستندة الى بيانات حديثة. غاب الوصف الامبيريقى للترابطات والعلاقات السببية بين المتغيرات التى تشكل مدارات للتهميش والعنف المجتمعى .

فضلاً عن هذا مازالت هناك بضع قضايا غائبة عن الباحث العربى منها طبيعة الصورة الذهنية والاجتماعية عن سكان العشوائيات؛ الكيفية التى يرى بها ساكن العشوائيات ذاته Self Concept ، كما يجتاح الدارسون [٢٤] لان يكونوا أكثر موضوعية وإنصافاً وأقل ميلاً إلى التعميمات التى تفتقد إلى الموضوعية فى إلصاق حالة الوصم الاجتماعى Social Stigma على هؤلاء السكان فدائما ما كان سكان العشوائيات فى مرمى سهام الباحث العربى لمبررات افتقاد معظمهم القدرة على التخيل وغياب الفاعلية تجاه الدولة وغياب مقومات الأحقية والتمكين فيما بينهم وانخفاض شعورهم وبالتعاضد، والسلبية وغياب المبادرات الجماعية بينهم. وتراجع القدرة على التواصل والتفاعل مع الآخرين فى المجتمع ألأكبر ورغم معاناتهم الجلية من عوامل العنف الكامن لديهم ، تظل درجة التعبئة لهذه العوامل ضعيفة.

هوامش ومراجع

١. صندوق الامم المتحدة للسكان : حالة سكان العالم ٢٠٠٧ : إطلاق إمكانات النمو الحضرى ٢٠٠٧، ص ١٦.
٢. الانسان ، مجلة دورية تصدر عن الصليب الاحمر ، العدد ٤٩، صيف ٢٠١٠، ص ص ٩-١٠.
٣. راجع
- على ليلة: الأمن القومى العربى فى عصر العولمة ، مكتبة الأنجلو المصرية، طبعة ١، القاهرة، ٢٠١٢،ص ٤٥ ، ص ص ٥٨ -٥٩.
- :----- التطور الاجتماعي في الأمة العربية في خلال القرن العشرين، مجلة البحوث والدراسات العربية، ع ٥٠، يونيو٢٠٠٩، ص ص ١٧٠- ١١٠
- : ----دور المنظمات الاهلية فى مواجهة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ٢٠٠٢، ص ص١٣٣-١٥٢.

٤. ابتسام الجعفراوى : العدالة الاجتماعية كأحد مقومات التنمية الحضرية المستدانة،.المجلة الاجتماعية القومية ،المجلد ٥٣، العدد ٢، مايو ٢٠١٦ ،ص ١٢.
٥. مى أسامة ، أسماء عادل، وآخرون: تدنى مستوى المرافق فى المناطق العشوائية فى محافظة القاهرة، مركز وسيلة للتدريب والتنمية، القاهرة، ٢٠١٦. ص ٤-٦
٦. تصريح لمحافظ القاهرة يوم ١٩ مارس ٢٠١٤ لموقع صدى البلد الاخبارى
٧. اسماعيل قيرة، الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع، المستقبل العربى، السنة ١٤، العدد ١٥٣، نوفمبر ١٩٩١ صص ٢٧-٣٩
٨. عمر الزعفورى،التهميش والمهمشون فى المدينة العربية المعاصرة رؤية تحليلية من منظور بنيوى،عالم الفكر ،مج ٣٦،ع ٤،أبريل-يونيو ٢٠٠٨، صص٢٠٠-٢٠٣.
٩. راجع دراسات إسماعيل قيرة :
- الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع، المستقبل العربى، السنة ١٤، العدد ١٥٣، نوفمبر ١٩٩١.(٣٩-٢٧) ،
- نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن، جدل ، كتاب العلوم الاحتماعية، العدد ٤، ١٩٩٣، ص ٢٠- ٣٢.،
- من هم فقراء الحضر: قاع المدينة العربية ونموذجا المستقبل العربى، العدد ٢٠٥، السنة ٣، مارس ١٩٩٦، صص ٤٩- ٧٢
- أى مستقبل للفقراء فى البلدان العربية، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
- مجتمع التهميش...الى أين؟ ، مهمشو المدينة العربية نموذجا ، المستقبل العربى، السنة ٢٥، ع٢٩٠، أبريل ٣٠٠٢. صص ٥٥ - ٧٤.

١٠.راجع :

- صليحة مقاوسى الفقر الحضرى : أسبابه وأنماطه، دراسة ميدانية بمدينة باتنة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة منتورى قسطنطينية، ٢٠٠٨/٢٠٠٧.
- ابراهيم توهامي ، الأحياء المتخلفة بن التهميش و الاندماج في البناء السيوسواقتصادي حضري.، مجلة الباحث الاجتماعي العدد ٥، يناير ٢٠٠٤، جامعة قسنطينة ص ص ٤٦ ٥٥.
- على بو عناقه ، المدينة الجزائرية والألفية الثالثة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، عدد يونيو،٢٠٠٠، جامعة عنابة الجزائر، ص ص ١٠- ٢٢.
- رضا سلاطينة، التنشئة الاجتماعية فى الاحياء العشوائية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد٧، يناير ٢٠١٢، صص ١٩١-٢١٢.

١١. سهير سلطى التل، قاع المدينة : بحث ميدانى حى فى بعض نماذج الهامشية فى الأردن، جدل، كتاب العلوم الاجتماعية، العدد ٤، ١٩٩٣، ص ص ١٦٨-١٩٩ .

١٢. على رأسها مشروع دراسات العشوائيات فى المجتمع المصرى والذى يتولاه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ العام ١٩٩٨ أنجز إبانها عشرات الدراسات الوطنية الميدانية المهمة التى وفرت قاعدة بيانات ثرية وغير مسبوقة حول الأنماط المختلفة من المناطق العشوائية. منها كمثال : – مسح اجتماعى شامل لمنطقة عشوائية ، دراسة فى المستويات الاجتماعية والاقتصادية، منطقة الحوتية ، القاهرة ١٩٩٩. – الأوضاع الاجتماعية لسكان منشأة ناصر، دراسة مسحية بالعينة، القاهرة ١٩٩٨. – المسح الاجتماعى الاقتصادى لمنطقة إيواء زينهم، القاهرة ١٩٩٩. – نوعية الحياة فى منطقة عشوائية – دراسة ميدانية لعشش الشرابية، القاهرة، ٢٠٠٦. – المسح الاجتماعى الاقتصادى لمنطقة قلعة الكبش، القاهرة ٢٠٠١. – الطفل فى المناطق العشوائية، القاهرة ١٩٩٨. – ثقافة المخدرات فى منطقة عشوائية، القاهرة ٢٠١٤.– النساء العائلات لأسر فى العشوائيات، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

لكن تظل ملاحظة يتوجب ذكرها ، مفادها أن دراسات هذا المشروع رغم أنها طرقت قضايا وإشكالات متباينة ودرست أنماط متعددة من السكن العشوائى بالاعتماد على عينات متنوعة من قاطنى هذه المناطق وجمعت بين مقاربات منهجية متعددة بين مسح شامل وبالعينة، وتكنيكات متباينة لجمع البيانات الكمية والكيفية بين الاستبيانات ودراسات الحالة والمقابلات المفتوحة والمقننة، حكم هذه الاختيارات الهدف من الدراسة وطبيعتها ومساحة المنطقة ونمط المجتمع المدروس .لكن الملاحظ أن أيا من هذه الدراسات – و أغلبها مسوح ميدانية – لم تعر

اهتماما يذكر لأنماط السكن العشوائي المنتشر فى المحافظات الأخرى المختلفة بعيدا عن العاصمة وضواحيها القريبة ، فيما لم تنظر الى عشوائيات المدن بمحافظات الجمهورية الاخرى . كما لم تساءل الأنماط المختلفة للعنف السياسى والدينى الكامن والظاهر فى البنى الاجتماعية للمناطق العشوائية التى درستها رغم تواترها وانتشارها بشكل ملحوظ .

١٣. هذا الى جانب دراسات صادرة عن مؤسسات وأجهزة وطنية أخرى معنية بالبحث العلمى وتقارير صادرة عن إدارات بحوث تابعة للمؤسسات البرلمانية وللمجالس القومية المتخصصة. كمثل لهذه الدراسات راجع :

- المجلس القومى للسكان ، عوامل تنامى انتشار المناطق العشوائية فى اقليم القاهرة الكبرى واثارها على انتشار وتدنى الخصائص السكانية والاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠١٤. – سبل خلق وتفعيل منهجية المشاركة المجتمعية فى التعامل مع المناطق العشوائية والفئات المهمشة ،القاهرة ٢٠١٢.
- المركز الديموجرافى بالقاهرة، الأحياء العشوائية – رؤية وصفية وتحليلية، القاهرة، ساسلة أوراق فى ديموجرافية، رقم ١٠، ٢٠٠٣.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : المناطق العشوائية فى مصر ، ٢٠٠٧ -.
- المجلس القومى للخدمات والتنمية: التنمية الاجتماعية للمناطق العشوائية، المجالس القومية المتخصصة، الدورة رقم ٢٢، ٢٠٠١-٢٠٠٢. – الإسكان العشوائى والهامشى وإسكان المقابر، المجالس القومية المتخصصة، الدورة رقم ١٢، ١٩٩٨- ١٩٩٩. – العشوائيات فى القاهرة الكبرى: تقرير مشترك أعدته عدة لجان بمجلس الشورى المصرى على رأسها لجنة الإسكان والمرافق والتعمير وناقشه المجلس فى دور الانعقاد العادى (٩)، ٢٠٠٩
- مركز دعم واتخاذ القرار، المناطق العشوائية فى مصر: حقائق وأرقام ، القاهرة، تقرير دورى، السنة الثامنة، العدد ٧١، أبريل ٢٠١٤. – مجلس الوزراء ، العشوائيات داخل محافظات جمهورية مصر العربية، دراسة تحليلية للوضع القائم والأسلوب الأمثل للتعامل، القاهرة، ، مايو ٢٠٠٨. مجلس الوزراء التحضر فى مصر، مركز معلومات و دعم واتخاذ القرار، اكتوبر ٢٠٠٨.

14. U.N.Habitat, The Challenge of Slums, Global Report on Human Settlement, London, 2002.

- نشر هذا التقرير ف أكتوبر ٢٠٠٣. و هو ثمرة تعاون بين أكثر من مائة باحث وباحثة، ويدمج بين مصادر ثلاثة مستحدثة من التحليل والبيانات، الأول ويقوم على دراسات حالة تشريحية للفقروالتهميش والظروف المحيطة بهما فى العشوائيات وسياسات الاسكان فى ٣٤ منطقة من المناطق المركزية فى المدن والعواصم – العربية وغيرها – مراوحا بين أبيدجان إلى سيدنى، وثانيا أنه ينتفع من قاعدة بيانات مقارنة فريدة تغطى ٢٣٧ مدينة حول العالم أنشأها برنامج المؤشرات الحضريةUrban Indicators Program ، ضمن برنامج الأمم المتحدة للموئل من

أجل قمة " اسطنبول + ٥ الحضرية .2001 Istanbul+5 Urban Summit "وثالثا أنه يدمج بيانات المسح العالمى للأسر المعيشية التى تطرق أرضا جديدة بتضمين الصين والكتلة السوفييتية سابقا

١٥. راجع:

- The World Bank, Violence in the City, Understanding and Supporting Community Response to Urban Violence, April 2011
- رانيا محمد مصطفى نصر:إدارة المدن بالمشاركة بالتطبيق على العشوائيات، رسالة دكتوراه، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، ٢٠٠٧.
- سعيد ناصف، ماجدة علام،عبد الحميد زيد، علم الاجتماع الحضرى ، مفاهيم وقضايا ، مكتبة الحرية الحديثة ، ٢٠٠٨.
- جلال معوض : الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨.
- فاطمة محمود يوسف: انحراف الأحداث فى المناطق العشوائية، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤.

١٦. راجع كمثال : أمين جنان: نوعية الحياة في الأحياء الفوضوية وعلاقتها بالانحراف: دراسة ميدانية في الجزائر العاصمة، عالم التربية، السنة ٨، ع ٢٤، ٢٠٠٨، ص ص ٢٧٠-٢٨٣.

١٧. من المهم الاشارة هنا الى أنه ليس فى كل الحالات تتمايز البيئات الحضرية بأنها الأشد احتضانا لكل أنماط العنف مقارنة بالبيئات الريفية، إذ أثبتت تقارير منظمة القمة العالمية عام ٢٠٠٥ أن العنف الهائل ينتشر فى البيئات الريفية حول العالم بشكل أكبر مقارنة بالبيئات الحضرية. هذا فى الوقت الذى أثبت فيه المسح العاشر لاتجاهات الجريمة الذى يجريه مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (٢٠٠٥-٢٠٠٦) أن معدلات جرائم الانتحار مثلا لا علاقة لها بحجم المدن أو كثافة النمو السكانى بها. ولكن ربما تكون هناك علاقة أوضح بين سرعة النمو السريع للمدن ومعدلات الانتحار.

١٨. الطريف ان بعض الباحثين انطلق فى تفسيره لحركات الرفض والاحتجاج الحضرى فى عشوائيات المدن الهندية من تحليله لطبيعة المواد التى تشيد بها منازل الفقراء من سكان الحى العشوائى الهندى الفقير بحجة أنه لا يمكن فهم انخراط هؤلاء المهمشون فى مناشط وسلوكيات العنف و الحضرى دونما الانطلاق من تحليل مكونات المساكن وطبيعة النمط الفيزيقى والعمرانى للحى. فالعنف الجماعى والصراع الحضرى أساس فهمه المكان الذى يعيش وينام فيه هؤلاء البشر،كيف ينامون وكيف يقضون حوائجهم وماهية الاثاث الذى ينامون عليه...الخ ، راجع

- Abreyee Sen, Mumbai Slums and The Search For a “Heart”: Ethics, Ethnography and Dilemmas of Studying Urban Violence, Anthropology Matters Journal, vol 6, no.1, 2004, pp:220-228.

19. see

- Glaeser, E., and B. Sacerdote: Why Is There More Crime in Cities?, NBER Working Paper W5430, National Bureau of Economic Research, Cambridge, ,1996.
- Mike Davis: Planet of Slums, first published, verso,2006.

20. See

- Mpanjlwa Mulwanda and Emmanuel Mutale: Never Mind the People, The Shanties Must Go, Cities, vol.11, no.5,1994, pp: 303-314
- Munyaradzi Gwisai: Mass Action Can Stop Operation Murambasvina, International Socialist Organization, May 2005.
- Liu Xiaoli and Liang Wei: Social and Spatial Implications of Informal Urbanization, The Periphery of Beijing , Cities, vol.14, no.2, 1992, pp: 89-98.
- Michael Barke et al., : Sumba : Metaphore For Rio's Favelas, Cities, vol.18,no.4, 2001, pp: 258-264.
- Mpanjlwa Mulwanda and Emmanuel Mutale: Never Mind the People, The Shanties Must Go, Cities, vol.11, no.5,1994, pp: 303-314.
- Uvinic, M., and A. Morrison: Living In a More Violent World, Foreign Policy, July 2000, vol.118, pp. 58-72.
- Glaeser, E., and B. Sacerdote: Why Is There More Crime in Cities?, NBER Working Paper W5430, National Bureau of Economic Research, Cambridge, ,1996.

٢١. للمزيد حو هذه الفكرة راجع:

- Martijin Koster: Fear and Intimacy: Citizenship in a Recife Slum, Brazil Ethnos, Vol.79,No.2,2014. pp:215-237 (Rutledge Journals)

٢٢. راجع

- ذكرى عبد المنعم إبراهيم العشوائيات من وجهة نظر سكان المناطق الحضرية المجاورة لها، دراسة أنثروبولوجية فى حى سومر بمدينة بغداد ، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد ١٠٠، ٢٠١٢، ص ص ٥٤١-٥٦١.
- دياب موسى البداينة: التحضر والجريمة فى المجتمع العربي ضمن أعمال ندوة "المدينة والسكن العشوائى" ، حمريه مكناس ٢٠-٢٢ أبريل ١٩٩٨
- مصطفى موسى، التكدس السكانى العشوائى والإرهاب، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد ٤٦٤، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.
- عايدة البطران، الإسكان العشوائى فى مصر الحلول والبدائل المقترحة لحل مشكلة أمن العشوائيات، ضمن أعمال المؤتمر الخامس عشر للمركز الديموغرافى بالقاهرة ٢٠٠٢.
- فيليب فارج : العنف السياسى والعوامل السكانية فى مصر (فى) نيفين مسعد (محررا): ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن، مركز الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٥
- عدلى أمين أحمد محمود: المشاركة السياسية لسكان المناطق العشوائية: دراسة ميدانية بمدينة سوهاج ، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا.

- محمد حسن ابو العلا: أيديولوجيا الفئات الاجتماعية بالمناطق العشوائية وعلاقتها بالعـــنـــف الدينى ،رسالة ماجستير، معهد الدراسات البيئية ،جامعة عين شمس، ١٩٩٧.
- Farha Ghannam: Remaking The Modern: Space , Relocation and the Politics of Identity in Global Cairo, Berkeley, 2002, pp: 28-75.

23. Asef Bayat: Radical Religion and the Habitus of the Dispossessed: Does Islamic Militancy Have an Urban Ecology? International Journal of Urban and Regional Research, vol.31, no.3, Sept. 2007, pp:579-590.

٢٤. أمانى مسعود الحدينى حول المهمشون والسياسة فى مصر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩١